الفصل الثاني

المحافظون، والبراغماتيون، والإصلاحيون

رحل مؤسس الجمهورية الإسلامية، في نهاية المطاف، في السادس من حزيران/ يونيو، 1989. كان المستقبل مضطربًا، يلوح في الأفق، بينما احتشد أوصياء الثورة، في ذلك اليوم الحزين، لوداع زعيمهم الراحل. برزت الصراعات المستترة التي كان الخميني يبقيها تحت السيطرة، إلى العلن بعد رحيله، وانخرط أتباعه، بعد وقت قصير في نزاعات فئوية مؤثرة، بينما أسهمت تأويلاتهم المتغايرة للإسلام، واختلافاتهم حول السياسة الاقتصادية للبلاد، ودور إيران في المجتمع الدولي، في شق صفوف النخبة الدينية الحاكمة. طفت التوترات القائمة، بشكل جوهري، بين أقطاب النظام الثوريين على السطح، ناهيك عن متطلباته الواقعية، لتلقي بأعبائها على حكام إيران الجدد. شكلت المآزق والإخفاقات ـ في غياب الخميني، وحلوله الناجعة لتلك النزاعات ـ العنوان العريض للسياسات الإيرانية الجديدة.

برزت ثلاثة توجهات سياسية، من قبل رجال دين مختلفين للغاية، في خضم الصراع القائم على قيادة الجمهورية الإسلامية. أجمع المتشددون في نهاية المطاف، موحدين من قبل ازدرائهم للتعددية الديموقراطية، وتصميمهم على إبقاء إرث الخميني، مع كل ما يسببه من انقسام على اختيار المتشدد علي خامنئي قائدًا لمسيرتهم. توحدت العناصر الأكثر

اعتدالاً، وبراغماتية، ومرونة ضمن المؤسسة الدينية حول أكبر هاشمي رفسنجاني، أكثر الساسة تأثيرًا واطلاعًا على بواطن الأمور في إيران. رأى رجال الدين أولئك أن ترسيخ الحكم الإسلامي يستلزم اهتمامًا أكبر بجوانب القصور الاقتصادي للدولة، والاندماج في الاقتصاد العالمي. ألح البراغماتيون في المطالبة بدرجة من الحرية الثقافية، وتطبيع العلاقات مع دول انتقدها الخميني طويلاً. أبرزت الجمهورية الإسلامية طبقة فاعلة من رجال الدين والمفكرين الإصلاحيين الذين أكدوا على أن شرعية الدولة تتوقف على حيوية مؤسساتها التمثيلية، وشددوا، في توظيف لإرث الخميني، على أهمية المؤسسات المنتخبة والإرادة الشعبية في تقرير المسار الوطني. برز محمد خاتمي بوصفه أهم ممثلي هذه الفئة، وإن لم يكن الأوحد بينهم. دخلت تلك الفئات في صراع على النفوذ والسلطة، بينما تحزبت مؤسسات الجمهورية الإسلامية بشكل متزايد ضد بعضها بعضًا.

يتمثل الجانب المدهش الذي يحير المراقبين الغربيين على الدوام فيما يتعلق بإيران، في أن تلك الفئات السياسية لا تفقد تأثيرها بشكل مطلق بالرغم من أدائها الانتخابي. تمثل جميعها، في الواقع، قطاعات مهمة من الناخبين، وتملك حضورًا فاعلاً ضمن الشبكة المعقدة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تحكم الجمهورية الإسلامية. لم يقلل فشل رفسنجاني، على سبيل المثال، في الفوز بالرئاسة عام 2005 من تأثيره بالضرورة، بالنظر إلى استمراره في قيادة المجلس الفاعل، «تشخيص مصلحة النظام»، المسؤول عن حل الخلافات بين المؤسسات الإيرانية. تتمثل النزعة السائدة في القول إن الحركة الإصلاحية لفظت أنفاسها تقريبًا، بالنظر إلى هزائمها الانتخابية المتتالية حديثًا. استبعد

الإصلاحيون من المؤسسة الحاكمة، مع ذلك، بصورة مماثلة في أوائل تسعينيات القرن المنصرم، ليعودوا إلى السلطة بعد مضي بضع سنوات لاحقة، لا أكثر. تمكن الإصلاحيون من العودة إلى الواجهة بقوة في العام 1997، تحت قيادة خاتمي، عبر التوظيف الذكي لصحفهم، ودوائرهم الفكرية، وأنصارهم ضمن الحكومة. تتمثل القضية في أن تلك القطاعات الثلاثة الواسعة تتحدى بعضها، على الأرجح، للسيطرة على الجمهورية الإسلامية، وأنها تقرر مستقبل إيران بالرغم من حظوظها السياسية المتغيرة. سيكون من المهم الوصول إلى فهم أفضل لمنطلقاتها الأيديولوجية، ومصادر دعمها، ونجاحاتها، وفشلها إن أردنا تقدير ديناميكيات السياسة الداخلية الإيرانية بصورة أفضل.

خامنئي واليمين المتشدد

يمثل المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، الشخصية التي طغت على كتلة المحافظين منذ رحيل الخميني. جسد خامنئي، بطرق عدة، بشخصيته غير الكاريزماتية أو الملهمة خيارًا غير اعتيادي بوصفه خليفة لمؤسس الجمهورية الإسلامية [1]. لم يكن خامنئي، معاون الخميني المخلص، واحدًا من أتباع الأخير المفضلين. ارتقى خامنئي ليتولى منصب الرئاسة، ذا السلطات الرمزية بمجملها في حينه، بعد إزاحة بني صدر في العام 1981، وموجة الإرهاب التي أطاحت بالصف الأول من مسؤولي الجمهورية الإسلامية. برز خامنئي، عقب وفاة الخميني، وبمجرد إخفاق آية الله علي حسين منتظري، الأكثر تقديرًا وعلمًا، في الحصول على القبول السياسي، بوصفه خيارًا جامعًا ضمن المؤسسة الدينية لتولي منصب المرشد الأعلى. أمضى

خامنئي ردحًا طويلاً من ولايته الأولى في التعويض عن نقص معرفته عبر الحصول على استحسان رجال الدين (الرجعيين) الذين مارسوا سلطات هائلة من خلاله[2]. تطورت العلاقة بين خامنئي ونخبة رجال الدين الأقلوية الحاكمة إلى حالة من الاتكال المتبادل: احتاجوه لتكريس نفوذهم، واعتمد عليهم بالمقابل للتعويض عن مؤهلاته الدينية الضعيفة.

أثبت خامنئي قدرته على البقاء سياسيًا، بالرغم من التشكيك، إن لم نقل السخرية التي لقيها تعيينه في ذلك المنصب بين أوساط رجال الدين التقليديين البارزين. كان خامنئي متحفظاً وحذرًا بطبعه، قلقًا من الحلول الثورية، والحروب المقدسة القاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا. أصبح القائد الجديد، بمرور السنوات، أكثر تحفظاً (ورجعية)، متحولاً بدهاء إلى متأدلج متشدد، غير مهادن. يدرك خامنئي أن مهمة الجمهورية الإسلامية تكمن، بشكل جوهري، في التمسك بالمعايير الدينية، والتصدي للمحاولات الشعبية لتغيير النظام عبر السبل الديموقراطية.

كرس خامنئي والمحافظون المتشددون هيمنتهم السياسية بشكل أساسي، طيلة بضعة العقود الماضية، عبر السيطرة على المؤسسات الإيرانية اللامنتخبة القوية. سعى أولئك، عبر الهيمنة على منصب المرشد الأعلى، ومجلس الأوصياء، والنظام القضائي، إلى ضمان قدرتهم على احتواء سلطات المؤسسات المنتخبة، ومطالب الشعب، بصورة فاعلة. تزعم رجال الدين المتشددون، كآية الله أحمد جنتي، وآية الله محمود هاشمي شاهرودي تلك المؤسسات، مجاهرين بتبنيهم قيم الحكم المستبد. استغل المتشددون تلاعب الخميني بالدستور على أكمل وجه، وهو ما منح مؤسسات المراقبة الخاضعة لرجال الدين سلطات هائلة للقضاء

على طموحات الشعب. أفشلت العناصر (الرجعية) في الدولة، باسم نصرة الإسلام، سلسلة من المبادرات التي كان من شأنها جعل الجمهورية الإسلامية أكثر تسامحًا وتعددية.

تمكن المتشددون كذلك، فيما يتعدى نطاق المؤسسات الرسمية للدولة، من الهيمنة على مخالب النظام التي يتمثل أحدها في الحرس الثوري على وجه الخصوص. تقاد قوة الحرس الثوري الضاربة، المؤلفة من 125 ألف مقاتل، من قبل متأدلجين (رجعيين)، يلتزمون بقيم رجال الدين المتشددين، ونظرتهم الفلسفية. دعا أولئك، طيلة تسعينيات القرن المنصرم إلى قمع الحركة الإصلاحية، وشجب محاولاتها الرامية إلى منح مزيد من الحقوق السياسية للمواطنين. أطلقت يد الحرس الثوري للتعامل مع احتجاجات الطلاب، وكثيرًا ما مارس الضغوط على القيادة، مطالبًا إياها باستخدام العنف لإقصاء القوى المؤيدة للديموقراطية. برز الحرس الثوري بصورة متزايدة، مع اكتسابه المكانة والثروة،بوصفه ركيزة مستقلة للدولة، لا يمكن تجاهل مطالبها من قبل السلطات الحاكمة. لا يشكل الحرس الثوري في الوقت الراهن أداة لفرض قرارات النظام فحسب، بل يشارك بفاعلية في العديد من القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي، وصولاً إلى البرنامج النووي[3].

بدأت الطبيعة الديموغرافية لليمين المتشدد تتغير في السنوات الأخيرة، مع بروز جيل أصغر يتولى مواقع قيادية مهمة. يمثل الرئيس أحمدي نجاد، والبرلمانيون المنتمون إلى الحزب السياسي الجديد «أبادجاران»، جميعهم مستقبل الحركة المحافظة[4]. لم يخرج اليمينيون الأصغر من رحم الثورة، بل الحرب طويلة الأمد مع العراق في ثمانينيات القرن المنصرم، وهو ما دفع بهم إلى التشكيك في المجتمع الدولي واتفاقياته؛ بغية الحفاظ على

مصالح إيران[5]. انتقد (الرجعيون) الأغرار، ـ على الرغم من التزامهم بالأسس الدينية للدولة ـ كبارهم في بعض الأحيان نتيجة تقصيرهم في فرض القيود الثقافية الإسلامية، والفساد المستشري في الدولة. بدأ جيل أكثر عقديًّة يتولى زمام السلطة في إيران، مع نضوج ثورتها، وغياب السياسيين المعاصرين لقيام الجمهورية الإسلامية عن المشهد بشكل تدريجي.

يعتنق محافظو إيران، شيبهم وشبابهم، أيديولوجية ترى الغاية الأساسية للدولة في تحقيق إرادة الله على الأرض. تقتضي تلك المهمة السامية تولي الحكم من قبل رجال دين، أو علمانيين مخلصين للإسلام. يرى أولئك أنفسهم نخبة طليعية تدين بالولاء لرؤية الخميني الثورية، وتدرك أبعاد الشريعة الإسلامية على النحو الأمثل، وهو ما يدفعهم إلى التمسك بعدم مخالفة سلطتهم من قبل المؤسسات التمثيلية، أو تحديها من قبل الإرادة الشعبية. أعلن أحد أقطاب اليمين المتشدد، حجة الإسلام والمسلمين غفاريان، في لهجة مليئة بالتحدي، قائلاً: «ينبغي قبول الاستبداد، المنطقي، في نظري. تعني الاستبدادية الحقيقية إطاعة الأمر الإلهي»[6]. يرفض أتباع الخميني، التزامًا بنهجه، التقاليد الشيعية التي تؤكد على ابتعاد رجال الدين عن السياسة، والانصراف إلى دراساتهم الدينية.

يزدري المتشددون، بالنظر إلى نزعتهم الأيديولوجية تلك، مبدأ المحاسبة الديموقراطية إلى أبعد الحدود، ناهيك عن صيغة الحكم التعددي. قاد خامنئي جوقة المنددين بالحكم الليبرالي، عبر التأكيد على أن الجمهورية الإسلامية «غير مستعدة للسماح للرؤى والأفكار الناقصة،

اللاإلهيـة، التي تهـدف إلى تعزيز سـلطة الفرد، بأن تطغـى على حياتها السياسية والاجتماعية»[7]. يجسـد آية الله محمد مصباح يزدي، المرشد الروحي لأحمـدي نجاد، والكثيرون ضـمن الحرس الثـوري، هذه النزعة الشـمولية بزعمـه أن «رسـل الله لم يؤمنـوا بالتعددية، بل بصـحة فكرة واحـدة لا أكثر»[8]. لا يشـعر المتشـددون، المطمئنون إلى صـلابة موقفهم الأيديولوجـي، المسـيطرون على المؤسسـات القويـة بالقلق جـراء فقدان شـعبيتهم، أو الاستياء الواسـع من الحكم الثيوقراطي. تحدث حميد رضا طارقـي من «جمعية التوافق الإسـلامية»، بهذا الصـدد، قائلاً: «تسـتمد شـرعية حكمنا الإسـلامي من الله. لن تـزول هذه الشـرعية حتى لو كف الناس عن تأييدها»[9].

يسـتكمل المحافظـون سياسـاتهم الرجعية بنظـرة متشـددة للحقوق الثقافيـة، وضـرورة فرض التعاليم الإسـلامية الصـارمة على الجماهير الكارهة. أمضـى المحافظون كثيرًا من الوقـت في التنديد بالتأثير الثقافي الغربي، وقد تملكتهم الحيرة من عدم رغبة الشـباب الإيراني في تمضـية وقته قارئًا كراريسـهم الدينية المضـجرة. لا يزال الفصـل بين الجنسـين يمثل إحدى الطرق المفضلة لمنع الانحلال الثقافي، ناهيك عن فرض ارتداء ملابس إسلامية قاصرة على النساء، والتحكم في الإعلام وصناعة الأفلام. تمثل محاولة السـيطرة على الشباب الإيراني، بعد سبع وعشرين سنة من الكفاح، معركة خاسرة، يصر المحافظون، مع ذلك، على خوضها.

تعامـل اليمين المتشـدد، بعد رحيل الخميني، بشـيء مـن الازدراء مع ناخبيـه. اعتقد أفـراده أن المواطنين ملزمـون بالتغيير، وتنقيـة ذواتهم، والتقيـد التـام بتوجههـم الأيديولوجـي، وإطاعـة أوامرهـم. سيسـتحق

الإيرانيون عندئذ، ليس إلا، أن يصبحوا رعايا للجمهورية الدينية. عبَّر آية الله أحمد آزاري قمي عن ذلك، قائلاً: «يماثل القائد رب الأسرة، ويملك حق التدخل في المنزل، حيث يوزع المهام على أفراده»[10]. يرفض المتشددون، بصورة مماثلة، مبدأ سيادة الفرد، وتمكين الشعب بوصفه وسيلة لصياغة مجتمع سياسي جديد.

لا يقل التوجه الاقتصادي لليمين المتشدد سوءًا ورجعية عن توجهه السياسي. تتبع سياسات المحافظين الاقتصادية من مطالب السوق الملحة لناخبيهم، وتعهداتهم الثورية برفع مستوى المعدمين. أكد رجال الدين المتشددون مرارًا على قدسية الملكية الخاصة، والتعاليم الإسلامية التي تشجع التجارة والمشروعات الخاصة. كان النبي ﷺ تاجرًا، كما يقولون، وقد أثبت رجال الدين مهارتهم بوصفهم رجال أعمال. لا يستلزم مفهوم المتشددين الاقتصادي من الناحية العملية، بكل الأحوال، إيجاد اقتصاد حديث، مع ما يتطلبه من شفافية، وحكم قانون، ومحاسبة. يتمثل الاقتصاد الخاص، بالنسبة لأولئك التقليديين، في السماح لحلفائهم التجار بالعمل تحت رقابة ضعيفة من الدولة.

تتمثل المفارقة في أن تشجيع المتشددين للتجارة يتناقض مع إقامة اقتصاد صناعي حديث. تقابل المطالبة بإقامة ما يماثل هذه البنية التحتية، في بعض الأحيان، بالرفض الصريح؛ حفاظاً على مصالح طبقة التجار، واحتكاراتها، وممارساتها اللامنضبطة. تحدث محمد رضا باهونار، نائب رئيس البرلمان، قائلاً: «يملك بلدنا، فيما يتعلق بالقطاع التجاري، إمكانية كبيرة لأداء دور مهم على الصعيد الدولي. لا أعلق آمالاً عريضة على قدرة صناعتنا أو زراعتنا على الوفاء بمتطلبات البلاد

الإنفاقيـة»[11]. تقابـل المطالبة بإقامة اقتصـاد حديث، مـع ما يتبعه من بيروقراطية عقلانية، ومؤسسـات إدارية متماسكة، ونظام مصرفي فاعل، بالرفض لصـالح الترتيبات المبهمة القائمة، وما تتضـمنه من طرق تبادل تجارية تقليدية.

يواجـه المحافظـون، بـكل الأحـوال، تناقضـاً جوهريـاً في محاولتهم التوفيقية بين متطلبات الاقتصـاد الخاص، واللامساواة التي يسببها على ضـوء تعهدهـم الثوري برفع مسـتوى المحرومين. لا يـزال مفهوما العدالة الاقتصـادية والمساواة يلقيان صدى قوياً لدى شريحة من اليمين المتشدد، الذي يشـعر بالاسـتياء نتيجـة الانقسـام الطبقي، واللامسـاواة في توزيع الثروة. أسـهمت تلك الموضوعات في تأييد الطبقات الدنيا للرئيس أحمدي نجاد في انتخابات العام 2005، بينما اجتذبت رسـالته المتعلقة بالتسـاوي في التضـحية جنود الثورة. تمثل رد المحافظين على تلك المعضلة في تقديم معونات مالية هائلة؛ بغية تخفيض أسـعار سلع أساسية كالخبز، والوقود، والسـكر. كانـت النتائج كارثية، بما لا يدعو للاسـتغراب، حيث تسـتهلك المعونـات في وقتنـا الراهن ما يقـارب 20% من الناتج المحلـي الإجمالي. يتطلب القيام بإصـلاحات بنيوية فاعلة التخلي عن تلك المعونات المرهقة، وتقليص حجم ومدى البيروقراطية المتضـخمة. يمكن لتلك الإصلاحات، مع ذلك، أن تسـبب على المدى القصـير ما لا يطيقه النظام، ذو القاعدة الشـعبية المحدودة، من فوضى. يقوم اليمين المتشـدد على حراسة الدولة المتحجـرة الحاليـة بكل ما أوتي من قـوة، بالرغم من نواقصـها ومثالبها كافة، بالنظـر إلى التزاماته الأيديولوجية، وخوفه من اسـتعداء مواطنيه المنتمين إلى الطبقات الدنيا.

يتمثل ما هو أمر وأدهى في حقيقة أن المتشددين يشكلون، في وقتنا الراهن، أحد قطاعات المجتمع الإيراني القليلة التي تستفيد فعليًا من الوضع الاقتصادي القائم. تظل الدعامة الأساسية، التي تستند جبهة اليمين المتشدد الحاكم إليها، متمثلة في المؤسسات الدينية الضخمة، «البونياد»، التي قدر لها الهيمنة على قطاعي التجارة والصناعة. ظهرت «البونياد» في أعقاب الثورة، بوصفها مؤسسات دينية صادرت ممتلكات النظام السابق لأغراض خيرية. تحولت تلك المؤسسات، مع ذلك، خلال ربع القرن اللاحق إلى شركات ضخمة تهيمن على الصناعات الرئيسة، بلا منافسة أو رقابة تذكر من الدولة. تناقض تلك المصالح سياسة السوق الحر، وتمنع المستفيدين منها ـ رجال الدين المحافظين، في الغالب، وبقية المدافعين عن النظام الحالي ـ من القيام بأي إصلاحات بنيوية جدية للاقتصاد الإيراني.

بدأت الممارسات الفاسدة ذاتها تسم الحرس الثوري، الذي انخرط أفراده في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، خلال السنوات الأخيرة، مؤسسين شركاتهم التجارية الخاصة، التي تمتلك حق الحصول على عقود صناعات رئيسة، كالاتصالات، واستيراد السلع الاستهلاكية. تمكن الحرس الثوري، عبر تلك الشركات، من تحسين صورته أمام الناخبين، والتقرب منهم بصورة إضافية. أقيمت البنية التحتية النووية الإيرانية في قسم كبير منها ـ بما يدعو للتشاؤم بصورة أكبر ـ عبر شركات أفراد من الحرس الثوري، وهو ما يجعل الوصول إلى تسوية بشأن هذا الملف أكثر صعوبة. يتعذر، بكل الأحوال، إرساء مبادئ الإصلاح الاقتصادي الأساسية، كاللامركزية، والمنافسة الحرة، وحكم القانون، من دون تهديد سلطة المحافظين، وما تدره عليهم من أرباح.

يقدم المتشـددون، بطريقة أو بأخرى، رؤيتهم الاجتماعية إلى الشعب، حيـث يتعـين على الأخير مقايضـة الإنقاذ الروحي بحقه في المعارضـة. لا يوجـد حيز للاختـلاف في مثل ذلك النظام ـ حيث تتمثل المهمة الرئيسـة في إقامة مجتمع يلتمس التناغم المتواصـل مع إرادة الله، كما يراها رجال الدين المتنورون. يجدر بالشـعب الشـعور بالامتنان، كما يؤكد المتشددون، لحصـوله على قيادة وترتيبات اجتماعية تكفل فوزه بنعم السماء. لا تعني معارضـة أوامر رجال الدين، وتراكم السـلطات في يد مجموعة ضيقة، لا منتخبة، من الرجعيين الدينيين، إلا الانخراط في تحدٍّ اسـتفزازي، ينبغي قمعه بالضـرورة. يعتقد اليمين المتشدد في إيران، كما يبدو، أنه بلغ «نهاية التاريخ»، حيث لا يحتاج نظامه السامي إلى أي إصلاح أو تغيير.

تقف النظرة المتصـلبة لمتشـددي إيران على طرفي نقيض من المجتمع الإيـراني الديناميكي المتغـير. اقتنعت العديـد من الشـرائح الاجتماعية ـــ بحلول وفـاة الخميني ـ جراء الحـرب الطويلة مع العراق، والنضـالات لأجـل الثـورة، بأن المواطنين أصـحاب حقوق، وليسـوا مجـرد دمى تطيع أوامر رجال الدين. تعد إيران كذلك بلدًا شـابًا، مع تقديرات بعدم تجاوز 70% من سـكانها سن الثلاثين. أخذت شـريحة ديموغرافية جديدة، مع متطلباتها وضروراتها، في التطور ضمن بنية الجمهورية الإسلامية. برزت نزعتان سياسيتان أخريان، تسعيان للتوافق مع طموحات الشعب، وموازنة مقتضيات الثورة مع رغبات الناخبين.

رفسنجاني والسياسة البراغماتية

يقاد الجناح البراغماتي لنخبة رجال الدين الحاكمة من قبل سياسـي يصعب وصـفه. تبع أكبر هاشـمي رفسـنجاني الخميني منذ زمن طويل،

واعتبر أحد مهندسي الثورة، وشغل كل المناصب المهمة تقريبًا في المرحلة التي أعقبتها. بلغ رفسنجاني الذروة في حياته السياسية في العام 1989، حين تبوأ منصب الرئاسة لولايتين متعاقبتين. دفعت توليفة من الواقعية والمصلحة الذاتية رفسنجاني على الدوام لاتباع سياسات اقتصادية وثقافية تناقض المعتقدات التقليدية الراسخة، والمعايير الثيولوجية. تتوقف شرعية الدولة وإطالة أمد الحكم الإسلامي، في نظر رفسنجاني، على أدائهما الاقتصادي. أمضى الرجل ردحًا طويلاً من ولايتيه الرئاسيتين، إن لم نقل حياته السياسية بأكملها، في العمل على بناء مؤسسات قوية، مدعومًا من قبل البيروقراطية الكفأة، المتوسعة، لتحقيق رؤيته للتغيير والإصلاح[12].

بدأ رفسنجاني وأتباعه التكنوقراط، بعد رحيل الخميني بمدة بسيطة، في تأكيد هويتهم وبرنامجهم السياسي. تبوَّؤوا مواقع حساسة في المنظمات الحرفية، ومجتمع الأعمال الحديث، ودوائر الدولة، ليؤسسوا، بحلول العام 1996، حزبهم السياسي الخاص، «خُدام البناء» (كارغوزاران ـ إي سازانديغي)، الذي تمثلت مهمته المعلنة في «توظيف الخبراء، وإيجاد بيئة داخلية غنية بالأفكار»[13]. أمل رفسنجاني وتكنوقراطيوه، واضعين النموذج الصيني نصب أعينهم، في صياغة نظام جديد كفء اقتصاديًا، متسامح ثقافيًا، ومستبد سياسيًا. لا بد من التنويه أن غاية البراغماتيين لم تكن متمثلة على الإطلاق في إقامة حكم ديموقراطي، بل مجتمع مستقر، بالأحرى، يلبي حاجات مواطنيه الاقتصادية.

شدد رفسنجاني وحلفاؤه، بالنظر إلى انشغالهم بتحديث الاقتصاد، على ضرورة تكييف الثورة الإسلامية وفق ما تحدد به إيران أولوياتها،

وتصوغ سياساتها. اعتبرت ممارسات المحافظين الاقتصادية المبهمة، وتأكيداتهم المتواصلة على العدالة الاجتماعية، مناقضة للتخطيط الاقتصادي السليم. تعين على التكنوقراط استبدال الثوريين في الوزارات الرئيسة؛ بغية إيلاء الاقتصاد الخاص الأولوية على التعهدات الثورية برفع مستوى المحرومين. لا يمكن لإيران الحفاظ على ثورتها بأفضل الطرق، في نظر رفسنجاني، إلا عبر «اتباع سياسة منطقية وعقلانية»[14]. يسعى البراغماتيون لتجاوز سياسات الخميني الشعبية عبر التأكيد على أهمية القطاع الخاص، وجلب الاستثمارات الأجنبية. يتطلب ذلك الاقتراض من البنك الدولي، وقبول الملكية الأجنبية الجزئية للصناعات الداخلية، ناهيك عن توقف الجمهورية الإسلامية عن تحدي المعايير الدولية السائدة، والمشاركة في الاقتصاد العالمي. أكد وزير الخارجية علي أكبر ولاياتي على ذلك، في العام 1991، قائلاً: إن «الاعتبارات الاقتصادية تسبق الأولويات السياسية»[15]. لن تترسخ شرعية النظام فحسب، بمجرد إقامة اقتصاد صناعي حديث، بل وسيتم التقليل، بصورة مماثلة من المشكلات المتعلقة باللامساواة الاقتصادية.

وقف البراغماتيون بالفعل في وجه إسلام اليمين الشمولي، بالرغم من انشغالهم الاقتصادي عن مسألتي التمثيل والتعددية. رأى أولئك أن من الضروري، بغية تحقيق الاستقرار، العمل على تلبية بعض طموحات المواطنين السياسية بالحد الأدنى، وهو ما يؤدي إلى تثبيت الدعامة الجمهورية للدولة، ناهيك عن منح الشعب دورًا في العملية السياسية والتخطيط الوطني، عبر التنافس السياسي في انتخابات تضم العديد من المرشحين، ببرامجهم المختلفة. لا يعد المرشد الأعلى، في نظرهم، مجرد

وصـي يملك نظرة مقيدة للإسـلام، بل سياسيًا مهمًا يضـطلع بمسؤولية معالجة القضايا الشائكة، كالنمو السكاني والترهل المؤسساتي الذي يعيق تطـور إيران. لا يعني ذلك بـروز تقديرهم للإرادة الجماعية، لا يسـتثنى رفسـنجاني وحلفـاؤه من التلاعب بالعمليـة الانتخابيـة لتحقيق نتائجهم المرغوبـة. ينظـر البراغماتيـون، بكل الأحـوال، على النقيض من اليمين الرجعي، إلى النظام السياسـي الصارم بوصفه معرقلاً للمهمة الأساسية المتمثلة في إعادة تأهيل الاقتصاد.

سـعى البراغماتيون، فيما يتعلق بالمناحي الثقافية، إلى تجنب الفرض القسـري للتعاليم الإسـلامية على الشـباب الإيراني المتململ. لم ينحصر تركيزهم على إقامة مجتمع أكثر ليبرالية، بل استقرار يقلل من التوترات. لم يكن من المرجح إقامة مثل ذلك المجتمع المسـتقر بوجود جيل ممتعض، مستاء من تدخل الدولة المتواصل والسافر في حياته. توجد حدود واضحة، مع ذلـك، لتوجهات البراغماتيـين بالطبع، بالنظر إلى ولائهم لمؤسسـات الجمهورية الإسلامية الرئيسة، واستمرارية رفض مفاهيم معينة كالمساواة بين الجنسـين، والتحرر الجنسـي، على أسـس دينية. يقر البراغماتيون، بـكل الأحـوال، أن التخفيف مـن القيود الثقافية، وتوفـير قدر من الحرية الاجتماعية يمكن أن يشكل صمام أمان للشباب الإيراني.

وقعت طموحات البراغماتيين ضحية لتقلبات السياسة الإيرانية، بعد وقت قصـير، بالرغم من وعودهم البراقة بإقامة اقتصـاد صناعي حديث. بدأت مبادرات رفسـنجاني، خلال سنوات رئاسـته الممتدة بين عامي 1989-1997، بالتداخـل الحتمي مع الثوابت الأيديولوجية للمحافظين، وقاعدة سـلطاتهم. عنت الخصخصة لمتشددي إيران، كما رأينا من قبل نشوء طبقة تجار متحررة

مـن رقابة الدولة وتدخلها. لم يرق للمحافظين إقامة اقتصـاد متماسـك مع بنية تحتية حديثة، وتأسـيس حكم القانون، وانتهاج سياسـة ضريبية منتظمة مـن قبل حكومة تكنوقراطيـة. عارض الجناح اليميني المتشـدد، بالنظر إلى ارتيابه من التأثير الثقافي الغربي، انفتاح النظام على الاستثمارات الأجنبية، ناهيك عن تلبية المعايير البنيوية المطلوبة من البنك الدولي. تقتضـي قدسية الملكية الخاصـة، في نظـر المحافظين، تمكين السـوق وترتيباته الاقتصـادية المبهمة، وعرقلة إقامة اقتصاد حديث مندمج مع الأسواق العالمية.

واجه رفسنجاني، بمعزل عن إجراءاته الاقتصادية، ثورة مفتوحة على محاولاته الرامية إلى التخفيف من القيود الثقافية الخانقة. تزعم المرشد الأعلـى خامنئي جوقة المنددين، قائلاً: «يسـتخف البعض بالقيم الدينية، ولكـن إن أنفقنـا البلايـين علـى مشـروعات التنميـة، وتجاهلنا المسـائل الأخلاقية، فلن تحقق إنجازاتنا شيئًا». انتقد رئيس مجلس الأوصياء، آية الله أحمد جنتي، رفسـنجاني بصـورة مماثلة، مؤكدًا علـى أن دور الدولة يتمثل في دعم «الثقافة الإسـلامية الحق عبر ترسـيخ الأسس الدينية لدى المواطنـين، ومحاربة جميع المناهضـين للإسـلام والمتغربـين»[16]. بقيت مهمة الثورة، بالنسبة لليمين المتشدد، متمثلة في التطبيق الصارم للتعاليم الإسـلامية. واصـلت شـرطة الأخلاق، والمسـؤولون عن فرض القانون، بالرغم من تأكيدات رفسنجاني، حملة المضايقات والاعتقالات بحق أولئك الساعين للحصول على قدر من الحريتين الشخصية والفكرية.

وظف المتشـددون سلطتهم المؤسسـية، كما جرت الحال عليه؛ لإحباط الجهود الإصـلاحية. عمل اليمين بصـورة منهجية، تحت إشراف آية الله خامنئـي، علـى تقويض مبـادرات رفسـنجاني. لم تكن تلك المـرة الأولى

التـي تصـاب فيها إيران بالشـلل نتيجـة التناقض الجوهـري بين مؤيدي الأيديولوجية، ومن يؤكدون على المصلحة الوطنية.

عجزت رئاسة رفسنجاني، في نهاية المطاف، عن بلوغ أهدافها الرئيسة. لم تنجح ما تسمى «مرحلة إعادة البناء»، بالرغم من بعض الإنجازات على صعيد الخصخصة، في صبغ الاقتصاد بالصبغة الليبرالية، وحل مشكلاته المتأصـلة. وضـع الاقتراض من الأسـواق العالمية إيران في موقف لا تحسد عليه نتيجة الديون الضـخمة التي تراكمت عليها. أسـهم التضـخم الناتج في تراجع مسـتوى معيشة الطبقتين الفقيرة والوسـطى. أدى عجز الدولة عن تقليص معوناتها المالية الضـخمة، والتراجع الدوري لأسواق البترول، والفشـل في جلب الاسـتثمارات الأجنبية إلى الحد من إمكانية نمو إيران. بقـي المجتمـع في إيران إلى حد كبير على سـلطويته، فيمـا يتعلق بالمناحي الثقافيـة، يـرزح تحت وطـأة الأوامر الدينيـة المرهقة في نظـر الكثيرين، ناهيك عن الفساد المستشري في طبقة رجال الدين.

أتى انتصار اليمين في جزء كبير منه لعدم استعداد رفسنجاني لتحدي السـلطة الرئيسة للمتشددين. كان يتراجع باسـتمرار، كلما لقي مقاومة، متترسـًا خلف وابل من الخطاب الديني. تولى رفسنجاني الحكم في دولة متحجرة اقتصـاديًا، مقموعة اجتماعيًا، بالرغم من دفاعه المستميت عن الإصـلاح والاعتـدال، وقد أدى سـعيه للسـلطة إلى التخلي عـن قناعاته، وخيانة الأمة التي علقت الكثير من الآمال على رئاسته.

يسهل للوهلة الأولى استبعاد رفسنجاني وحلفائه البراغماتيين بوصفهم ظاهرة متلاشية، يعوزها النجاح. أسهم البراغماتيون، مع ذلك، في التحول

طويل الأمد في إيران، عبر ترسيخ شرعية الجمهورية. استندت أسس سلطة النظام، خلال حكم الخميني، إلى أيديولوجيته الإسلامية، والشخصية الكاريزماتية الطاغية لمرشد الثورة. أدرك رفسنجاني، بما يفوق أيًا من رجال الدين الآخرين، أن الشعب الذي عاني الكثير من الصعاب، وقدم الكثير من الأرواح خلال الحرب الطويلة مع العراق، لم يعد يستسيغ خطاب الشهادة والتضحية. أسهم تأكيد رفسنجاني على الأداء الاقتصادي والحرية الثقافية في تغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. لم تعد مهمة الحكومة المعلنة متمثلة في إنقاذ الشعب، بل العمل على تحقيق تعهداتها الواقعية. شكلت ولاية رفسنجاني حاضنة للحركة الإصلاحية، التي سعت إلى تغيير الخارطة السياسية لإيران بشكل جوهري.

ربيع طهران

استمر النظام الإيراني على تعنته، في حقبة ما بعد الخميني، بينما ظهرت فئة ثالثة، الإصلاحيون، مؤكدة على مطالبها الخاصة، ومعاييرها الأيديولوجية[17]. لم يبلغ من أسر مخيلة الإصلاحيين من الساسة، بل والمجتمع الإيراني الأكبر، حجة الإسلام سيد محمد خاتمي، أعلى المراتب ضمن المؤسسة الدينية، وقد ميز نفسه عنها، منذ زمن طويل، في طروحاته السياسية والفكرية. اختلف الرئيس المستقبلي، في العام 1992، حين كان وزيرًا للثقافة، مع إدارة رفسنجاني حول توجهاته الليبرالية، واستعداده لمنح رخص لمطبوعات ومسرحيات تتحدى قيود النظام. انصرف الرجل إلى دراسة الفلسفة الغربية، عقب استبعاده، استكمالاً لدراساته الإسلامية. امتلك خاتمي الجرأة، في كتاباته اللاحقة، لمعارضة

الإجماع الحاكم، معلنًا على رؤوس الأشهاد أن «سلطة الدولة لا يمكن أن تترسخ عبر القمع والديكتاتورية، بل حكم القانون، واحترام الحقوق، وتمكين الناس من المشاركة، وضمان إسهامهم في صنع القرار»[18]. ما انفكت موضوعات المجتمع المدني، وحكم القانون، وسيادة الفرد تميز خطبه وكتاباته باستمرار.

يجانب وصف خاتمي «بالديموقراطي المعمم على النمط الغربي» الصواب، بالرغم من تعمقه في دراسة الفكر السياسي الغربي. كثيرًا ما أقر الرجل بتقدم الغرب الاقتصادي وإنجازاته التعددية، ولكنه كان يسارع على الدوام إلى انتقاد ماديته المفرطة، ولا مبالاته بحاجات الإنسان الروحية. يمكن، بطريقة أو بأخرى، أن ينظر إلى خاتمي، بأفضل الأحوال، بوصفه ملتحقًا بركب الإصلاحيين الإسلاميين الطويل، الساعين إلى إحياء مجتمعاتهم اعتمادًا على تقاليد الإسلام وتعاليمه. يظل خاتمي، بكل الأحوال، رجل النظام، وقد سارع إلى التراجع، ما إن هددت إصلاحاته بنية الجمهورية الإسلامية، مؤثرًا التناغم على سياسة المواجهة. دافع خاتمي عن صمته، بينما كان يستعد لترك الرئاسة في العام 2005، مؤكدًا على «قناعته بأن النزاعات الداخلية والفوضى تمثل سمًا ناقعًا يهدد وجود البلاد، وسيادة الجمهورية الإسلامية»[19].

يتجسد الاعتقاد الخاطئ الآخر حول خاتمي في تمثيله الحصيلة النهائية للحركة الإصلاحية، وإلغاء إخفاقاته الإمكانية في توسيع الحدود السياسية الإيرانية. تألفت الحركة الإصلاحية من تحالف واسع من المفكرين المعارضين، رجال الدين الليبراليين، حرفيي الطبقة الوسطى، والطلاب المقموعين. ساد التوتر على الدوام، كما في معظم التحالفات،

بين مـن يضـغطون في اتجـاه القيـام بتغيـير دراماتيكي، والشخصـيات المؤسسـاتية الداعية إلى توخي الحذر والانضـباط. نظرت شريحة واسعة مـن الإصـلاحيين إلى خاتمـي، في بادئ الأمر، بوصـفه رافعـة نموذجية لطموحاتها، بالنظر إلى مؤهلاته الثورية وتوجهاته الليبرالية التي لا يمكن لأحد التشـكيك فيها. كان هناك على الدوام في كل الأحوال، العديد ممن يشـعرون بالقلق، من الإصلاحيين المتحمسـين، جراء إستراتيجية خاتمي التدرجية. سـيكون من المهم، إن أردنا الوصـول إلى فهم مناسـب للحركة الإصـلاحية، بكل تعقيداتها وتناقضـاتها، أن نتجـاوز خاتمي في نظرتنا، ونختـبر القـوى المتعـددة التـي أسـهمت في صـياغة هذا المكـون المهم في السياسة الإيرانية.

قامـت مجموعـة نخبوية من السياسـيين، بحلول بداية تسـعينيات القرن المنصـرم، ناهيـك عن رؤسـاء المعاهـد التعليميـة والدينية، ورجـال الدين وطلبتـه، والمفكرين، بإعادة اختبار فاعلة لدور المشـاركة الشـعبية في الحكم الإسـلامي[20]. وجـدت مجموعة مؤثـرة من جند النظام المخلصـين ـ ممن قاتلـوا دفاعًا عن دولة رجـال الدين، وخدموا في بعض من أعلى مناصـبها ـ نفسها تهمش بشـكل متزايد من قبل المدافعين عن التشدد الإسلامي، وبدأت في الابتعـاد التدريجـي عن الخط الرسـمي. لم يقف المحاربـون القدامى من السياسـيين، كعبد الله نوري، وسـعيد هاجاريان، وعبد الواحد موسوي لاري، مكتوفي الأيدي، وشـنوا هجومًا مضادًا على خصومهم، انطلاقًا من إدراكهم أن التعريف الصارم للحكم الديني يهدد بنية الجمهورية الإسلامية بأكملها. مهـدت الدوائـر الأكاديميـة والصـحفية التي قامـوا بتأسيسـها لحملاتهم اللاحقة؛ بغية الفوز بالانتخابات، والسيطرة على المؤسسات السياسية[21].

تمثل التحدي بالنسبة للإصلاحيين في التوفيق بين مطلبين ملحين: أولًا، الحفاظ على الإسلام، وتعاليمه المقدسة، والكيفية التي يجدر أن يحكم بها الأفراد والمجتمع. ثانيًا، التحرك في اتجاه التحديث السياسي، مع كل متطلباته الديموقراطية. لا يرى الإصلاحيون، بشكل جوهري، أي تناقض بين هذين المطلبين من حيث المبدأ أو التطبيق. مثَّل ذلك انتقادًا واضحًا للإسلام الشمولي، الذي يجسد أيديولوجية النظام، ويزود رجال الدين الحاكمين بالمبررات الدينية لامتيازاتهم وسلطاتهم.

استندت أيديولوجية الإصلاحيين بشكل رئيس إلى ضرورة التغيير في تأويل النص القرآني وفق الظروف الإنسانية المتغيرة. يتعين على الإسلام، إن أراد الحفاظ على حيويته، كما يقولون، أن يراعي متطلبات المجتمع العصري. لم يفتقر الإسلام في تقاليده لما يكفل مغالبة هذا التحدي، بالنظر إلى ما وفره الاجتهاد للإصلاحيين من فرص الوصول إلى فهم متطور للنص المقدس. لا يمثل الإسلام، في نظر الإصلاحيين، مجرد نظام للتواصل بين الإنسان وخالقه، بل قوة دافعة نحو التغيير التقدمي. ينادي النص القرآني بالتحرر من الطغيان والمساواة بين البشر، ويدلل الإرث التاريخي والفكري للحضارة الإسلامية على إعادة بناء المجتمع وفق صيغ تعددية. شكلت دعوة القرآن، علاوة على ضرورة استشارة المجتمع ومحاسبة الحكام أرضية للعمل الجماعي والمشاركة الديموقراطية.

تم التعبير بأكثر الصور فاعلية، عن إعادة صياغة الفكر الإسلامي هذه، من قبل مفكر جسور، تحدى أسس الحكم الثيوقراطي. عمل عبد الكريم سوروش أستاذًا في جامعة طهران، وقد عكست مسيرته الشخصية تطور وتناقضات الجمهورية الإسلامية. أيد سوروش بحماسة فرض

القيـود الثقافية للنظام على الجامعـات، خلال العقد الأول للثورة، ناهيك عن تفكيك المنظمات الطلابية المعارضـة. أسـهم الرجل بفاعلية في تغيير مناهج الجامعات، ووضـع معايير جديدة تشـترط الالتـزام الديني لقبول الملتحقين بهـا، واختزالها في دعامات أيديولوجيـة موثوقة للدولة. لم يكن سوروش أكثر من موظف آخر لدى النظام، يستخدم تعريفًا رجعيًا حصريًا للإسلام لمناهضة التنوع السياسي والتعددية الديموقراطية.

تغير الرجل بحلول نهاية ثمانينيات القرن المنصـرم. أعادت دراسـاته الفلسـفية والعلمية صـياغته، كما كان باديًا، وبدلت من نزعاته المتشددة. منح سـوروش الشـعبية، عبر مطبوعته «كيهان»، ومحاضراته عبر البلاد، وتدريسـه الجامعي، للفكرة المتمثلـة في أن الدين ملـزم بتبني العقلانية، إن أراد الفـوز بإخلاص النـاس، ناهيك عن قوة الاحتكام إلى العلم، وروح المنطق الفلسفية: «لا يمكن للمجتمع الديني المثالي أن يحظى بغير المجادلة الديموقراطية»[22]. جـادل الرجل على وجوب النظر إلى التعاليم الدينية والشـريعة الإسـلامية بوصفها وسائل لضـمان سـيادة الفرد، والمحاسبة الحكومية. يمكن، في نظر سـوروش، استشـراف نظام سياسـي يوفق بين المذهـب الدينـي والتعددية، عبر إعـادة التأويل الليبرالية للإسـلام[23]. شـكل الأستاذ الجامعي المغمور، بين عشية وضحاها، محور حركة شجاعة تلتمس التغيير التقدمي.

قدم سـوروش في كتاباتـه مفهـوم العقلانية الجماعية الـذي لا يمكن اختبـاره إلا عـبر العمليـة الديموقراطيـة بوصـفه خـير موجـه للحكومة الوطنيـة، وأخذ يميز بين «الدولة الدينية» و«دولة التشـريع الديني». مثلت الأخيرة نظامًا يحكم من قبل طبقة رجال الدين، بالاتكال على النصـوص

القرآنية، وتجاهل التفويض الشعبي. تلزم «الدولة الدينية» الأكثر مثالية نفسها «بإيجاد مناخ يحمي معتقد المؤمنين المتحرر الواعي»[24]. جادل سوروش، بشكل جوهري، على أن النظام المتسامح يمكن أن يهيئ الظروف التي تدفع الناس إلى الرغبة في استمرارية دور الدين، وامتلاكه قدرًا كبيرًا من الأهمية، فيما يتعلق بالمجتمع، وإدارة الدولة. يتناقض ذلك بشكل صارخ مع رؤية الخميني المتمثلة في أن أفضل السبل لضمان بقاء الحكم الديني تكمن في إيجاد ترتيبات مؤسساتية تعيق الإرادة الشعبية، إن لم تلغِها تمامًا. أظهر سوروش من الحصافة ما يفوق الخميني، عبر إدراكه أن الدين لا يولد سوى الازدراء لمؤسسته، ما إن يستخدم أداة في يد الدولة القمعية، ويدفع الناس بقوة إلى العلمنة. مثلت كتابات سوروش وخطبه تحديًا صارخًا للمؤسسة الحاكمة، بينما أكسبته استحسان الطلاب وغيرهم من الإصلاحيين.

لم تتشكل الحركة الإصلاحية من أساتذة الجامعات والناشطين السياسيين فحسب. تتمثل إحدى المفارقات، في الجمهورية الإسلامية، في تحدي النظام من قبل العديد من المنتمين إلى مجتمع رجال الدين. انبرى أحد أكثر رجال الدين المبدعين فكريًا في إيران، حجة الإسلام محسن كاديفار، منتقدًا رجال الدين الحاكمين بدوره[25]. يتكل كاديفار، بشكل تلقائي، في نقده للجمهورية الإسلامية على المذهب الشيعي، مبينًا المدى الذي افترقت فيه رؤية الخميني عن المعايير الدينية. يبدو مفهوم حكم رجال الدين من الغرابة بمكان، بالنظر إلى أن تغييب الإمام الثاني عشر، كما ينص المذهب الشيعي، يبطل كل السلطات الدنيوية حتى عودته. يؤكد كاديفار قائلاً: «لا يوجد برنامج عمل لإدارة المجتمع خلال فترة التغييب.

لا يضطلع أحد بمهمة أو سلطة خاصة لقيادة المجتمع». لا تملك أي طبقة معينة الحق الإلهي في احتكار السلطة السياسية، ويتعين على الحكومة التعبير عن رأي الأغلبية. لا يرتضي الدين، في نظر كاديفار، سوى الحكم الديموقراطي.

استرعى تأويل كاديفار للمذهب الشيعي السياسي، بعد وقت قصير، اهتمام أكثر من يحظون بالاحترام والمكانة بين رجال الدين الإيرانيين. اتخذ آية الله منتظري جانب كاديفار، قائلاً: «أعتقد أن الإسلام والديموقراطية يمكن أن يتعايشا، بالنظر إلى تأييد الإسلام الحرية. لا يمثل ما يمارسه القادة المحافظون اليوم الإسلام، وأعلن معارضتي له»[26]. اتهم آية الله جلال الدين طاهري، الذي استقال في شهر تموز/ يوليو 2002 من منصبه بوصفه إمام جمعة أصفهان، أقلية رجال الدين الحاكمة «بالتصرف كجنكيز خان، ضد الشعب والقانون، وعزل المفكرين، وشل الحكومة، ورمي البلاد في مهب الريح، وهو ما سيقود إلى نهاية مشؤومة»[27]. يبحث العديد من رجال الدين المؤثرين عن السبل الكفيلة بإصلاح وإحياء النظام الثيوقراطي المتحجر، بالنظر إلى انعدام شعبية الدولة الدينية وفسادها[28].

لا بد من الإشارة إلى أن الإصلاحيين، كغيرهم من الفئات داخل الجمهورية الإسلامية، يدينون بالولاء للنظام ومؤسسته الرئيسة، ولاية الفقيه. يتمثل الفرق بين الإصلاحيين والمتشددين، مع ذلك، في تأويلهم لامتيازات المنصب، والمدى الذي ينبغي أن ينسجم به مع المطالب الشعبية. لا تخضع سلطات المرشد الأعلى، في نظر المتشددين، لتمحيص الناخبين، ويملك آية الله خامنئي، بشكل جوهري، سلطة اتخاذ قرارات ديكتاتورية.

تناقض استبدادية المنصب، بالنسبة للإصلاحيين، الروح الديموقراطية للدستور. أشارت منظمة رجال الدين الإصلاحية الرئيسة، «جمعية العلماء المجاهدين»، قائلة: «لا بد أن تستمد جميع دعائم النظام، بما فيها المرشد الأعلى، شرعيتها من الأسس الجمهورية»[29]. قد يمارس المرشد الأعلى، في هذا السياق، دورًا إشرافيًا عامًا، ولكن سلطاته يجب أن تقيد من قبل الدستور، ناهيك عن ضرورة خضوعه لمؤسسات الحكومة المنتخبة.

يرى الإصلاحيون، في نهاية المطاف، أن مؤسسات الجمهورية الإسلامية المنتخبة تمثل مراكز أكثر أهمية للسلطة من مناصبها المعينة، بكل ما تملكه من شرعية. أكد الرئيس السابق للبرلمان، ومرشح الانتخابات الرئاسية الأخيرة، مهدي كروبي، قائلاً: «لا يملك النظام شرعية دون تصويت الناس»[30]. يجادل الإصلاحيون بشكل رئيس على أن النظام الديني لا يمكن أن يبقي على سلطته إلا عبر قبول الناس واقتناعهم. سيؤدي الفرض القسري للقيود الدينية، وازدراء الإرادة الجماعية، لا محالة، إلى تقويض أسس الدولة. يبدي الإصلاحيون، على النقيض من المتشددين، ثقة كبيرة في قدرة الجماهير على تأييد دولة دينية الطابع، ديموقراطية السلوك. يمكن أن تعالج التوترات والتناقضات التي يثيرها مثل ذلك النظام، لا ريب، عبر التسويات التي تمتلك الديموقراطيات، على نحو خاص، قدرة التوصل إليها. تتناقض تلك النظرة التقدمية للجمهورية الإسلامية، بشكل جوهري، مع طموحات المتشددين الاستبدادية.

وفد محمد خاتمي إلى المشهد، ضمن هذا الجو المشحون، بوصفه مرشحًا رئاسيًا عن الإصلاحيين في انتخابات العام 1997. سارع المتشددون إلى قبول ترشيحه، بعد أن رأوا فيه مرشحًا رمزيًا مناسبًا أمام مرشحهم

الأوفر حظًا وتمويلاً، حامل لواء المحافظين، رئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري. استحوذت رؤية خاتمي الشاملة للحكم الإسلامي المتسامح على قلوب الإيرانيين وعقولهم، الأمر الذي أثار الصدمة، والرعب، والإحباط لدى المتشددين، ومنح رجل الدين المغمور نسبة كبيرة من أصوات الناخبين، 69%، وهو ما مثل نصرًا كاسحًا على مرشح المؤسسة الحاكمة[31]. بدت الانتخابات ذات أهمية بين عشية وضحاها، بالنظر إلى ما وفرته للشعب من فرص النفاذ إلى أروقة الحكم. أعطى نصر خاتمي الكاسح دفعة قوية للحركة الإصلاحية. تعين على أنصارها الانتقال من التأمل إلى تحمل المسؤولية، من النظرية إلى التطبيق.

كانت لحظة الابتهاج، مع ذلك، مشوبة بالحذر، إن لم نقل المخافة. بات الإصلاحيون الآن أمام تحدٍّ جديد: كيفية الإبحار في مياه السياسة الإيرانية المضطربة، ومأسسة أفكارهم[32]. مثلت تلك مهمة عسيرة، إن لم تكن مستحيلة. تمثل التحدي الآخر الذي واجهه الإصلاحيون في الإبقاء على ولائهم للنظام، أو ركوب الموجة الشعبية، بالنظر إلى ما شكلته أفكارهم من تهديد بتجاوز حدود سياسة رجال الدين، وإمكانية اكتساح النظام بأكمله. اختار الإصلاحيون التوافق في نهاية المطاف، محررين أنصارهم المتحمسين، ذات يوم، من الأوهام.

تولى خاتمي، الحذر على الدوام، الرئاسة عازمًا على خوض معاركه بعناية، وتجنب الصدامات المفتوحة مع المحافظين. تمثلت إستراتيجية خاتمي في الإصلاح التدريجي للجمهورية الإسلامية من داخل مؤسساتها. استجاب الرجل لمطالب الناس المتعاظمة بقدر أكبر من الحرية، عبر اتباع مقاربة مزدوجة، «الضغط من الداخل، والتفاوض من الخارج»، كما تقول

العبارة الشائعة. زاد خاتمي من ضغطه الداخلي عبر السماح بإصدار المئات من المطبوعات في ظل رقابة أقل وطأة، ومنح الرخص لملتقيات الإصلاحيين بما لا يذكر من عناء. أحجم الإصلاحيون عن تحدي السلطات الاستنسابية الواسعة للمرشد الأعلى، التي استمات المتشددون في الدفاع عنها. انصب تركيز الإصلاحيين، عوضًا عن ذلك، على توسيع سلطتهم المؤسسية عبر العمل على إيجاد إعلام مؤثر، والمشاركة في الانتخابات. منح فوز الإصلاحيين في الانتخابات البلدية في العام 1998، والبرلمانية في العام 2000، المصداقية لتلك الإستراتيجية، في بداية المطاف، بالنظر إلى توسع البنية التحتية الديموقراطية في إيران.

حققت الحركة الإصلاحية الانتصار تلو الآخر، في ذروة أيام «ربيع طهران»، مكتسحة معاقل الرجعية عبر صناديق الاقتراع. نظر الكثيرون إلى وجود المحافظين في وفرة من المؤسسات بوصفه مرحلة عابرة قبل الزوال النهائي لأيديولوجيتهم المفلسة وحركتهم المتحجرة. ولدت تعابير النشوة بالنصر شعورًا عارمًا بالرضا، بالنظر إلى عدم تطوير الإصلاحيين شبكة قاعدية منظمة للحفاظ على زخمهم، أو وضع إستراتيجية متماسكة لإزاحة خصومهم المتحصنين جيدًا. بقيت الحركة الإصلاحية متمثلة في حلقة ضيقة من المفكرين المنعزلين عن الشرائح المستاءة الأخرى. غابت اتحادات العمال، والمنظمات التجارية، وقطاعات الأعمال الحديثة التي تشكل محور التغيير في معظم المجتمعات النامية بشكل كبير عن نضالات إيران السياسية الناشئة. احتدمت الجدالات في تلك الفترة، وأسهمت المحاولات المبتكرة للتوفيق بين التقاليد والحداثة في تشجيع الفكر والخيال. لم تبذل الحركة الإصلاحية جهدًا منظمًا لمأسسة سلطتها.

أخطأ الإصلاحيون، بما يتجاوز نطاق العوائق الدستورية، في تقدير صبر الناس بوصفه نوعًا من الاستحسان. توصل المواطن العادي ـ نتيجة خطاب الإصلاحيين السامي، وجهودهم الحثيثة لتوسيع المجتمع المدني ـ إلى قناعة بوجوب تبوّئهم موقع الصدارة فيما يتعلق بإدارة النقاشات الوطنية المهمة. بدأت الجماهير المتحررة من أوهامها، ما إن لمست عدم تحقيق توقعاتها، في التساؤل عن جدوى إستراتيجية الإصلاحيين، بل والحركة الإصلاحية ذاتها في نهاية المطاف. أسهمت الحقيقة المتمثلة في التزام خاتمي ومجموعته بالخطوط الحمر الموضوعة من قبل النخبة الدينية الحاكمة، وتراجعهم عند مواجهة تصلب المحافظين، في إبعادهم بصورة إضافية عن ناخبيهم. افتقد الإصلاحيون ببساطة، في نهاية المطاف، ما يتطلبه تحقيق قناعاتهم المتجددة باستمرار من شجاعة. ربحت الحركة الإصلاحية معركة الأفكار، ولكنها افتقرت، فيما بعد، إلى الإستراتيجية الكفيلة بتطبيق تلك الأفكار.

طور المتشددون بمكر خطة محكمة لتكريس هيمنتهم السياسية، بينما تراجع الإصلاحيون، واكتفوا بالمجادلة. حرك المحافظون ـ بمنتهى الانتهازية، وبمباركة المرشد الأعلى ـ القضاء والأجهزة الأمنية لإغلاق الصحف، وسجن شخصيات إصلاحية بارزة بتهم ملفقة، بينما عمل مجلس الأوصياء بشكل منهجي على إلغاء قوانين البرلمان. شنت مؤسسة رجال الدين، بقسوة أكبر، حملة إرهاب منظمة بحق المفكرين، والكتاب، والناشطين، ناهيك عن إطلاق العنان لأزلامها لمهاجمة التجمعات الطلابية والمظاهرات السلمية.

نالت سياسة وضع العقبات من قبل المحافظين، في المراحل كافة، استحسان خامنئي وقيادة المتشددين. أوصى المرشد الأعلى أتباعه بأخذ الحيطة، بعد انتخاب خاتمي بوقت قصير، قائلاً: «إن العدو يهاجم الإسلام من الداخل في يومنا هذا»[33]. شجع اتهام خامنئي الصريح للإصلاحيين بمعاداة الإسلام أتباعه على إطلاق تهديدات مماثلة. صرح قائد الحرس الثوري، يحيى رحيم صفوي، قائلاً: «أمنح نفسي الحق، حين أرى تيارات ثقافية متآمرة، في الدفاع عن الثورة، وقد خولني قائدي، المرشد الأعلى الموقر، القيام بذلك»[34]. لم تهدف إجراءات المحافظين المضادة ببساطة إلى إضعاف الحركة الإصلاحية فحسب، بل وإظهار مدى عجز الانتخابات، أمام الشعب، عن تغيير حدود الدولة، وعدم ارتباط المواطنين بالعملية السياسية. سعى المحافظون، بشكل جوهري، إلى تحرير الشعب من أوهامه، ودفعه للابتعاد عن الشؤون العامة. تبدى تعثر إستراتيجية الإصلاحيين التدرجية جليًا في تلك المرحلة، حيث فشلت ببساطة في مغالبة تصلب مجموعة من المتشددين الذين امتلكوا القوة اللازمة لمنع حدوث تغيير جدي في بنية إيران السياسية.

يتمثل الطرف الآخر الذي ينبغي أن ينال قسطه من اللوم لفشل الحركة الإصلاحية، في الولايات المتحدة. أسهمت إستراتيجية إدارة بوش حول التحول الديموقراطي، وما يدعى بوضوحها الأخلاقي، بما يمثل مفارقة غريبة، في تعزيز سلطة المحافظين. اتخذ السباق بين الإصلاح والرجعية في إيران منحى دراميًا عقب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية، حيث ألقت الأحداث الخارجية بظلالها، بشكل مفاجئ، على نضالات إيران الداخلية. يظل الدرس المر المستقى من الجمهورية الإسلامية متمثلاً

في استفادة المتشددين، لا غيرهم، من العداء الأمريكي تاريخيًا. أثار الخميني، كما رأينا سابقًا، أزمة الرهائن لإلهاب مشاعر الشعب، والإطاحة بالحكومة المؤقتة المعتدلة. ارتأى أتباعه في ميل واشنطن للصدام، بعد مضي أكثر من عقدين، فرصة أخرى لردع الإصلاحيين، وتغيير طبيعة الجدل القائم. أسهمت الحقيقة المتمثلة في تعاون الحكومة الإصلاحية مع الولايات المتحدة في أفغانستان، في إضعافها بالقدر الأكبر. عوقبت إيران مجددًا ـ بعيدًا عن مكافأتها لما قدمته من عون ـ وهددت، وصنفت إلى جانب الدولتين المارقتين: العراق وكوريا الشمالية.

تعرض أنصار التعددية، بينما تكشفت حرب أمريكا على الإرهاب، لحملة تشويه من قبل المحافظين الذين دعوهم «بالطابور الخامس»، متهمين إياهم بتقويض الوحدة الوطنية، بينما تتعرض البلاد لخطر داهم. شدد آية الله خامنئي على تلك النقطة، قائلاً: «إن رأوا (الأمريكيون) أن الساخطين والمغامرين يودون إثارة المشكلات، وإن استطاعوا تحويلهم إلى مرتزقة، فلن يترددوا في القيام بذلك عبر منحهم الدعم»[35]. أكد رجل الدين (الرجعي) محيي الدين حائري شيرازي، بما ينافي المنطق بصورة أكبر، قائلاً: «يبذر من يضعفون مجلس الأوصياء والحرس الثوري الشقاق بين الناس، ويعملون على تقوية النفوذ الأمريكي»[36]. يتذرع المحافظون، بما يتجاوز نطاق اتهاماتهم الخطابية، بالوحدة الوطنية لتبرير إجراءاتهم الصارمة. لم يهدف أولئك إلى قمع الحقوق الديموقراطية للمواطنين، كما يزعمون، بل اتخاذ إجراءات أمنية متأنية، لا أكثر، لحماية إيران من التدخل الخارجي.

سرعان ما أدرك المعارضون الديموقراطيون طبيعة الإستراتيجية الأمريكية القاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا، والتي كانت موضوعة في الأساس لدعمهم. انتقدت شيرين عبادي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام في العام 2003، السياسة الأمريكية بشدة، قائلة: «يتم النضال في إيران، لأجل حقوق الإنسان، بأيدي الشعب الإيراني، ونرفض التدخل الخارجي في إيران»[37]. تحدث حميد رضا جاليبور، السياسي الإصلاحي البارز، بطريقة مماثلة، قائلاً: «شعر المتشددون بالسعادة حين صنف بوش إيران ضمن دول محور الشر. أصبح بمقدورهم عندئذ تحريك مؤيديهم من الشعب»[38]. تظل الحقيقة متمثلة في استغلال المتشددين للأزمات الدولية، والنزاع مع الولايات المتحدة، لصرف الانتباه عن أوضاعهم السياسية المتردية. وظفت سياسة واشنطن بسهولة، لسوء الحظ، من قبل «القلة اللامنتخبة»، التي تثير ـ بما يمكن تبريره ـ بغضاء الرئيس بوش ومستشاريه إلى أبعد الحدود.

الطريق إلى الأمام

لا حاجة للتمعن كثيرًا في إيران اليوم، على ما يبدو، للقول: إن إستراتيجية المحافظين لاستعادة سلطتهم قد نجحت. يؤكد انتصار محمود أحمدي نجاد الرئاسي على انبعاث قوي لليمين الذي بات يسيطر الآن على المؤسسات السياسية المنتخبة كافة. يتراءى للعيان، في إعادة ترتيب دراماتيكية لوضع السياسة الإيرانية، وبعد مضي ثماني سنوات من الجمود، والمآزق، والانقسام الداخلي، والوعود البراقة بالإصلاح والدمقرطة، أن الشعب الإيراني قد سلم الدولة إلى المحافظين؛ علهم يتمكنون من تحقيق وعودهم بإرساء العدالة الاقتصادية.

يمكن أن تُعدّ إستراتيجية المحافظين، بالرغم من نشوتهم بالانتصار، قاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتيًا. أثقل احتكار اليمين للسلطة كاهله بمسؤوليات ما اضطلع الإصلاحيون بها. يمكن أن يحل الإصلاحيون من تبعات بعض من إخفاقاتهم بالنظر إلى الطبيعة المنقسمة للحكم، وسياسة وضع العراقيل من قبل الجناح اليميني. يفتقر المحافظون إلى هاتين الذريعتين نتيجة سيطرتهم على مفاصل الدولة كافة. لا يملك المتشددون، بالنظر إلى عوزهم الفكري، وفسادهم، وسياساتهم المتخلفة، حلولاً ناجعة لمشكلات إيران السياسية والاقتصادية المتعددة. شخصت الصحيفة المعتدلة، «اعتماد»، علة المتشددين، قائلة: «يجدر بهم، مع كل الإمكانات التي يملكونها، وما يتمتعون به من سيطرة مطلقة على الحكم، أن يحلوا المشكلات كافة دونما أي أعذار»[39]. قد يواجه المحافظون، عشية سيطرتهم المطلقة على الحكم، جماهير ناقمة لا يستطيعون إلى إرضائها أو احتوائها سبيلاً.

يجب ألا تخفي سياسة المحافظين التهويلية، وسيطرتهم المطلقة على الحكم، الحقيقة المتمثلة في استمرارية انقسام مؤسسة رجال الدين. تتمثل مشكلة المراقبين الغربيين الدائمة، في الواقع، في اعتقادهم بجمود السياسة الإيرانية. نظر العديد إلى انتصارات الإصلاحيين في التسعينيات بوصفها بداية عهد ديموقراطي جديد لا محالة، بينما تُعدّ سيطرة المحافظين الحالية على السلطة دائمة ومطلقة. تتدرج السياسة في إيران، ضمن مشهد متحرك. لا يستبعد على الإطلاق أن يعود الإصلاحيون مجددًا، ويسيطروا على البرلمان في الانتخابات المقبلة، أو أن يعتلي رفسنجاني، أو أحد أتباعه من البراغماتيين، سدة الرئاسة ثانية. فُوض المحافظون

بإنجاز مهمة عسيرة، حل مشكلات إيران الاقتصادية. إن لم يتمكنوا من إزاحة هذا العبء عن كاهل البلاد، فمن الممكن أن يواجهوا بردة فعل شعبية أخرى.

يتعين على الإصلاحيين أو البراغماتيين، إن أرادوا الاستفادة من ردة الفعل الحتمية تلك، أن يتجاوزوا معوقاتهم، ويتحولوا إلى قوى معارضة فاعلة. تعثرت محاولات كل من رفسنجاني وخاتمي، بشكل جوهري، لتغيير حدود الدولة، كما رأينا سابقًا، أمام استبدادية المرشد الأعلى، وعزم المتأدلجين على توظيف سلطتهم المؤسسية. لا يمكن، في نهاية المطاف، لأي حركة إصلاحية أن تنجح، أو نزعة ليبرالية أن تسود، دون القيام بتعديلات دستورية تحد من سلطات المرشد الأعلى، وتخضع المنصب للمحاسبة الجماهيرية. يتعين على الجمهورية الإسلامية، إن أرادت التغيير، أن تخضع عقيدتها الدينية لأسسها الجمهورية.

لا تفتقر طبقة المفكرين الإيرانيين المبدعة إلى الأفكار المتعلقة بالمضي قدمًا، ووضع ترتيبات دستورية جديدة، بغية إقامة نظام أكثر تعددية. عدل دستور إيران من قبل، لا سيما في العام 1989، حين وسعت صلاحيات المرشد الأعلى بصورة مؤثرة. تمثلت المشكلة حتى اللحظة الراهنة في غياب الإرادة، ورفض الانخراط في المعارضة والمواجهة لتحقيق الغايات السياسية المرجوة. تدل بعض المؤشرات على أن رفض الإصلاحيين والبراغماتيين، من قبل المقترعين المستائين في الانتخابات الأخيرة، قد منحهم شيئًا من التصميم في نهاية المطاف. بدأت ما تدعى بالجبهة المناوئة للفاشستية، التي أخذت تتشكل بين البراغماتيين والإصلاحيين خلال الحملة الانتخابية

الرئاسية تتخذ معالم واضحة. يناقش جيل أصغر من الناشطين، بقيادة إصلاحيين كمحمد رضا خاتمي، شقيق الرئيس السابق، وغلام حسين كارباشي، عمدة طهران السابق، وأتباع رفسنجاني بشكل علني إمكانات تشكيل جبهة مشتركة، والأفكار المتعلقة بكيفية تغيير الحدود الرئيسة للدولة. يمكن أن تسهم جهود مخلصة إضافية، لتوحيد الفئات الإيرانية المختلفة ضد اليمين (الرجعي)، في دحض الفكرة القائلة: إن مناورات المحافظين وألاعيبهم يمكن أن تديم احتكارهم للسلطة.

لا بد من التأكيد، بينما يخطط ليبراليو إيران وبراغماتيوها لمستقبلهم، على أن السبيل الوحيد لإخراج الجمهورية الإسلامية من مأزقها الحالي يكمن في إعادة العمل بالمسوّدة الأصلية للدستور، التي أكدت على فصل السلطات، وأهمية موقع الرئاسة، والتمييز بوضوح بين مسؤوليات المؤسسات المنتخبة. سيشكل ذلك عودة قوية إلى جذور الثورة، بالنظر إلى أن انتفاضة العام 1979 الجماهيرية كانت قد هدفت إلى إقامة جمهورية جديدة، نظام سياسي يقوم على التعددية واحترام حقوق الفرد. مثلت تلك الانتفاضة حصيلة جهد وطني جامع لنشر الديموقراطية بين شعب قمع طويلاً من قبل قلة غير منتخبة. يتعين على إيران، بشكل جوهري، إن أرادت استعادة روحها الديموقراطية، أن تفكك نظام الخميني السياسي، وتتخلص من إرثه الهدام، وإن اتسم بالغنى.

لو تمكن ناشطو إيران من إقامة نظام يوفق بين كل من المعتقدات الدينية والمعايير الديموقراطية، فلربما تبرز الجمهورية الإسلامية كنموذج للتطور السياسي في المنطقة. تغمر الثورة الاجتماعية الدولة

الثيوقراطية بمفهومي التمثيل والمحاسبة، وتشجع العمل السياسي، وتحدد المعارك الأيديولوجية. يرفض الشعب الإيراني - الطبقة الوسطى المنهكة اقتصاديًا، الشباب المقموع، رجال الدين الإصلاحيون، والإنتلجنسيا المضطهدة - إرثه الثوري، ويطالب بدولة تستمد شرعيتها من التأييد الشعبي. يمكن أن يقدم نظام الحكم المولود من رحم عذابات إيران ونضالاتها للمنطقة، في نهاية المطاف، نموذجًا يوظف المثل الديموقراطية للغرب، وتقاليد الشرق الأوسط الثقافية.

obeikandl.com